بما يتضمن تبادل الخبرات وتنمية الموارد البشرية

الكويت واليابان توقعان مذكرتي تفاهم للتعاون الثنائي في مشروعات النقل والأشغال العامة

جانب من توقيع مذكرتي التفاهم

الصبيح مع المسؤولين اليابانيين في لقطة جماعية

الصبيح : بحثنا مشروعات ضخمة مدرجة بخطة التنمية الوطنية مع التركيز على تعزيز مشاركة القطاع الخاص الياباني بها

اكيهيرو اوتا : اجتماعنا كان مثمراً ومذكرت التفاهم ستساعدان الكويت وستدفعان تطوير بنيتها التحتية قدماً

وقعت الكويت واليابان امس مذكرتي تفاهم للتعاون الثنائي بشأن مشروعات النقل والأشغال العامة بما يتضمن تبادل الخبرات وتنمية الموارد البشرية.

ووقع المذكرتين عن الجانب الكويتي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح وعن الجانب الياباني وزير الأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة اكيهيرو اوتا.

وتنص مذكرة التفاهم الاولى الموقعة بين وزارة المواصلات الكويتية ووزارة الاراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة اليابانية على ان تعزز الدولتان تعاونهما في مجال النقل عبر تبادل المعلومات.

وتهدف المذكرة الثانية الموقعة بين وزارة الاشغال العامة الكويتية ووزارة الاراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة اليابانية الى تعزيز التعاون في مجال مشروعات الأشغال العامة ومن بينها تطوير البنية التحتية والامن البيئي وحماية البيئة والعقود.

وبضم نطاق التعاون تنمية الموارد البشرية عبر ارسال خبراء وتنظيم حلقات دراسية.

وقال الوزير الياباني اكيهيرو اوتا في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) وتلفزيون الكويت عقب مراسم التوقيع ان "مذكرتي التفاهم ستساعدان بصورة كبيرة الكويت التي لديها علاقات طويلة الامد مع اليابان وستدفعان تطوير بنيتها التحتية قدما" معربا عن استعداد بلاده للمساهمة في تطوير البنية التحتية للكويت عبر التكنولوجيا العالية التي تمتلكها.

واشار اوتا الى انه جرى خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي إلى دولة الكويت في اغسطس من العام الماضي توقيع البلدين على مذكرة تفاهم للحوار السياسي بشأن التنمية الوطنية في الكويت بين وزارات الخارجية والاقتصاد والتجارة والصناعة والأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة اليابانية والمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الكويتي مؤكدا ان مذكرتي التفاهم اللتين جرى توقيعهما اليوم جاءتا نتاج هذه المذكرة.

وقال "لقد اجرينا اجتماعا مثمرا اليوم" مقدما شكره للوزيرة الصبيح على اسهاماتها في تيسير اسهام شركات يابانية مختلفة في تنمية الكويت.

ومن جانبها قالت الوزيرة الصبيح ان مذكرة التفاهم بشأن النقل تتعلق بجميع انواع التعاون التي يطلبها الجانب الكويتي من اليابان ومنها خدمة السكك الحديدية.

واضافت ان مذكرتي التفاهم تمثلان تفعيلا لمذكرة التعاون التي جرى توقيعها خلال العام الماضي بحضور رئيسي وزراء البلدين وتتيحان لليابان نقل خبراتها الى الكويت.

واشارت الى انها بحثت مع الوزير اوتا مشروعات ضخمة في الكويت مدرجة بخطة التنمية الوطنية للفترة بين عامي 2015 و2020 والتركيز على سبل ومراقبة ومتابعة الخطة وتبادل الخبراء في هذا المجال وتعزيز مشاركة القطاع الخاص الياباني في خطة التنمية.

واضافت الوزيرة الصبيح ان الوزير اوتا اعرب من جانبه عن امتنانه لقرار مجلس الوزراء الكويتي في يوليو الماضي بتعليق العمل ببرنامج اوفست مؤكدا ان هذا القرار سيشجع الشركات اليابانية على الاستثمار بشكل اكبر في الكويت. يذكر ان مراسم التوقيع على مذكرتي التفاهم حضرها سفير دولة الكويت لدى اليابان عبدالرحمن حمود العتيبي والوفد المرافق للوزيرة الصبيح الذي يضم الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية هاشم الرفاعي

كما تفقدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح امس خطوط المترو بالعاصمة اليابانية في وقت تخطط الكويت لإطلاق نظام المترو الخاص بها قريبا.

وتنقلت الوزيرة الصبيح في جولتها بين خط (مارونوتشي) الذي يعتبر ثاني اقدم شبكات مترو الانفاق في طوكيو ويعود بناؤه لخمسين عاما وخط (فوكوتوشين) الأحدث والذي انجز في عام 2008.

واطلعت الصبيح خلال جولتها على التكنولوجيات المتقدمة لشركة مترو طوكيو فضلا عن نظام التشغيل ومرافق ومحطات القطارات وتدابير السلامة وخطوات الوقاية من الكوارث وكذلك المرافق المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

ويضم خط (فوكوتوشين) 13 محطة على مسار 11ر9 كيلومتر في غرب ووسط طوكيو وهو من بين أعمق خطوط مترو طوكيو حيث يسير على متوسط عمق يبلغ 27 مترا.

وفي محطة شينجوكو-سانشوم حيث توقفت الصبيح تمر قطارات خط (فوكوتوشين) تحت خط (مارونوشي) وفوق خط (شينجوكو) على عق 15 مترا حيث يمكن للركاب الذين يستخدمون المحطة التسوق في مجمعات ضخمة مقامة تحت الأرض تقي المتسوقين والباعة على السواء من سوء الأحوال الجوية.

وخلال الجولة تحدث المدير الأول في مترو طوكيو كينجي آري الى وكالة الأنباء الكويتية (كونا) وتلفزيون الكويت فقال "يشرفنا ان تطلع الوزيرة الصبيح على شبكة مترو الانفاق لدينا وأمل أن تلاحظ نظام التشغيل الآمن والمستقر الذي نعتمده".

ويعود تاريخ مترو الانفاق في طوكيو الى عام 1927 وقد استفادت شركة مترو طوكيو من الخبرة في البناء والتشغيل والإدارة والصيانة التي اعتمدتها منذ ذلك الحين حيث باتت واحدة من أكبر مشغلي مترو الانفاق في آسيا. وتدير الشركة حاليا 179 محطة على تسعة خطوط تغطي مسافة 1ر195 كيلومتر في محيط وداخل طوكيو تعمل فيها أكثر من 2700 عربة قطار يستخدمها نحو 6ر4 مليون راكب يوميا وتصل عائدات تذاكرها الى ما يقارب ثمانية ملايين دولار أمريكي يوميا.

اضافة الى ذلك فإن مكتب النقل بالعاصمة طوكيو والذي تديره حكومة العاصمة يتولى تشغيل 106 محطات على أربعة خطوط وبمسار يصل الى 109 كيلومترات.

واعتبارا من عام 2013 بات هناك شبكة مترو مجتمعة بين الشركتين تضم 290 محطة و13 خطا يستخدمها نحو ثمانية ملايين راكب يوميا.

وتخطط الكويت وفق خطة التنمية الوطنية الطموحة لبناء نظام مترو في البلاد بهدف إلى معالجة مشكلة الازدحام المروري وخلق بيئة افضل لنمو الأعمال التجارية والصناعية والأسواق السكنية.

وضم الوفد المرافق للوزيرة الصبيح سفير دولة الكويت لدى اليابان عبدالرحمن العتيبي والأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية هاشم الرفاعي ومسؤولين آخرين.

في ذكرى توقيع الشيخ عبدالله السالم الصباح وثيقة استقلال البلاد مع المندوب البريطاني السير جورج ميدلتن

اتجاهات : 10 أكتوبر 1961 .. الاستقلال الوطني وبداية الدولة العصرية

- الكويت كانت محمية بريطانية بموجب معاهدة الحماية التي وقعها الشيخ مبارك الصباح مع بريطانيا
- عادت بريطانيا مرة جديدة لحماية البلاد بعد الإدعاءات العراقية بأن الكويت جزء من العراق

- العلاقات بين الدولتين ظلت قوية في مجالات متعددة ومن أبرزها النفط والاستثمار والاقتصاد والتعليم
- علينا ترسيخ قيمة الحصول على الاستقلال وهو ما يفرض على الأجيال الجديدة السعى للتحرر من الاستعمار الفكري والثقافي

استكمالا لطريق حصول دولة الكويت على الاستقلال الوطني من بريطانيا عام الف وتسعمئة وواحد وستين، يصادف العاشر من اكتوبر ذكرى جلاء آخر جندي بريطاني عن الكويت، حيث وقع الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح الحاكم الحادي عشر وثيقة استقلال البلاد مع المندوب السامي البريطاني في الخليج العربي السير جورج ميدلتن نيابة عن الحكومة البريطانية. وتخليدا لهذه الذكرى أصدر مركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد المضاحكة، تقريره مذكرا بأن الكويت كانت محمية بريطانية بموجب معاهدة الحماية لعام 1899 التي وقعها شيخ الكويت مبارك الصباح مع بريطانيا، والتي على أساسها أصبحت بريطانيا مسؤولة عن حماية الكويت والقيام بالمهام الخارجية والدفاعية المرتبطة بها، في حين كانت الشؤون والقضايا الداخلية من اختصاص شيخ الكويت.

طي صفحة

ويوضح "اتجاهات" انه في 19 يونيو عام 1961، تم الإعلان رسميا عن استقلال الكويت بعد ان اصبحت تملك المقومات والمميزات التي تجعل منها متكاملة الشروط لتكون دولة. وقد جاء حصول الكويت على الاستقلال في عصر اطلق عليه في الأدبيات "عصر التحرر الوطني" من الاستعمار الأجنبي، خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، للكثير من الشعوب العربية والأفريقية، الراغبة في إعلاء راية التحرر من المستعمر سواء كان بريطانيا أو فرنسيا أو إيطاليا، وبغض النظر عن هدفه سواء جغرافي أو ثقافي.

الأهداف الاقتصادية

ويسلط "اتجاهات" الضوء على عودة بريطانيا مرة جديدة لحماية البلاد، فبعد الإدعاءات العراقية بأن الكويت تعد جزءا من العراق، تاريخيا، عادت القوات البريطانية إلى النزول في الكويت بناء على طلب الشيخ عبدالله السالم الصباح الموقع في 30 يونيو 1961، تنفيذا للبند الرابع من اتفاقية الاستقلال مع بريطانيا. وقد دعم الراي العام البريطاني هذه الخطوة لأن ضياع الكويت كان في مضمونه ضياع قلعة من قلاع الجنيه الاسترليني في الشرق الأوسط وهو ما يشير إلى محورية الأبعاد الاقتصادية في العلاقات السياسية الدولية.

مرحلة الانتقال

وحسب التقرير تبين الوثائق البريطانية كيف كانت بريطانيا تحرص على أن يكون لها نفوذ سياسي واقتصادي في الخليج العربي لدرجة أن أحد الدبلوماسيين البريطانيين وصف ذلك بقوله "العلاقة بين بريطانيا والكويت علاقة بين دولتين متساويتين". وتغيرت الأوضاع مع ترجو أن تبدأ الكويت انطلاقتها بتقوية أواصر الصداقة والأخوة مع شقيقاتها الدول العربية للعمل بتكاتف وتآزر على ما فيه خير العرب وتحقيق أماني الأمة العربية". وقد جاء حصول الكويت على الاستقلال في عصر أطلق عليه في الأدبيات "عصر التحرر الوطني" من الاستعمار الأجنبي، خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، للكثير من الشعوب العربية والأفريقية، الراغبة في إعلاء راية التحرر من المستعمر سواء كان بريطانيا أو فرنسيا أو إيطاليا، وبغض النظر عن هدفه سواء جغرافي أو ثقافي.

الأهداف الاقتصادية

ويسلط "اتجاهات" الضوء على عودة بريطانيا مرة جديدة لحماية البلاد، فبعد الإدعاءات العراقية بأن الكويت تعد جزءا من العراق، تاريخيا، عادت القوات البريطانية إلى النزول في الكويت بناء على طلب الشيخ عبدالله السالم الصباح الموقع في 30 يونيو 1961، تنفيذا للبند الرابع من اتفاقية الاستقلال مع بريطانيا. وقد دعم الراي العام البريطاني هذه الخطوة لأن ضياع الكويت كان في مضمونه ضياع قلعة من قلاع الجنيه الاسترليني في الشرق الأوسط وهو ما يشير إلى محورية الأبعاد الاقتصادية في العلاقات السياسية الدولية.

مرحلة الانتقال

وحسب التقرير تبين الوثائق البريطانية كيف كانت بريطانيا تحرص على أن يكون لها نفوذ سياسي واقتصادي في الخليج العربي لدرجة أن أحد الدبلوماسيين البريطانيين وصف ذلك بقوله "العلاقة بين بريطانيا والكويت علاقة بين دولتين متساويتين". وتغيرت الأوضاع مع دور قوات الطوارئ الغربية في حل أزمة الحدود المشتركة العراقية الكويتية، التي خلقتها القيادة العراقية حينذاك، ورحلت القوات البريطانية عن البلاد، لتطوى بذلك صفحة، وتبدأ صفحة جديدة من تاريخ الكويت، لتخطو بذلك مرحلة الانتقال من الإمارة إلى الدولة.

علاقات ثنائية

وبالنسبة للبعد الخارجي، يؤكد "اتجاهات" انه وعلى الرغم من مرور خمسة عقود على الحصول على الاستقلال، فإن العلاقات بين الكويت وبريطانيا، ظلت قوية في مجالات متعددة، ومن أبرزها النفط والاستثمار والاقتصاد والتعليم والدفاع، فضلا عن ابعاد أخرى، ولم يشهد مسار العلاقات الثنائية توترات ولو كانت موسمية. وإذا كانت بريطانيا ساندت الكويت حين كانت على وشك الاعتداء من جارها الشمالي، فإن بريطانيا ايضا ساهمت في حرب تحرير الكويت عام 1991 بالاشتراك مع قوات التحالف الدولي.

رسالة المستقبل

ويؤكد "اتجاهات" على ضرورة بلورة نظرة جديدة للقضية قديمة، وهي ترسيخ قيمة الحصول على الاستقلال، في مشهد لا تنساه الأجيال الأقدم التي عايشت تلك الفترة، وهو ما يفرض على الأجيال الجديدة السعي للتحرر من الاستعمار الفكري والثقافي، اي استيراد الأفكار والرؤى من الخارج، والحد من الاستهلاك الغذائي من الغرب، والتوطين التكنولوجي، على نحو يقود إلى النهضة الداخلية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال استكشاف جوانب أساسية في معدن هذا الشعب، المتطلع للغد برؤية عصرية جديدة.